

المشهد السياسي

يوم تاريخي: لبنان إلى نادي النفط وإطاحة «ناطور» الاتصالات الحريري يطلب أمهالاً... لصرها سرّاً

احتفك اللبنانيون كثر، كما مجلس الوزراء، بإقرار مرسومين من مشاريع مراسيم تنظيم قطاع النفط بعد تأخير دام ثلاث سنوات، وبإطاحة رئيس هيئة أوجيهو عبد المنعم يوسف، فيما لم يتسنّ للمواطنين تهنئة رئيس الحكومة سعد الحريري على فضيحة عهده الأولى، التي تتمثل في طلبه إدراج بند نفقات سرية في رئاسة مجلس الوزراء، ليتمكن من تثبيت سابقة تتيح له الإنفاق، بلا حسيب أو رقيب



ادرج الحريري مبلغ مليار و500 مليون ليرة تحت خانة «نفقات سرية» لرئاسة الحكومة (مروان طحطح)

في الرابع من كانون الثاني 2017، أطلق مجلس الوزراء الصفارة لتحول لبنان إلى دولة قادرة على استخراج النفط والغاز، وبيات بمقدور الدولة اللبنانية فتح الباب أمام الشركات الراغبة في التنقيب. خروج النفط والغاز من باطن البحر بحاجة إلى سنوات. لكن مجرد إقرار مرسومين، أمس، أدخل لبنان، نظرياً، «النادي النفطي». إنه يوم تاريخي، بكل ما للكلمة من معنى. فألى الثروة النفطية، أطاح مجلس الوزراء الموظف «التاريخي» الذي قبض على «ثروة» قطاع الاتصالات، عبد المنعم يوسف. وهو القطاع الذي تعاملت معه السلطة طوال العقود الثلاثة الماضية كما لو أنه «نفط لبنان» الذي لا ينضب. وعيّن الحريري السياسية يوسف «ناطورها» عليه، قبل أن تسقط بنفسها ورقته، في لحظة الاتفاق الرئاسي مع التيار الوطني الحر. وفي الملفين، ظهرت مفاعيل الاتفاق الذي أوصل العماد ميشال عون



تعيين الأيوبي أثار حفيظة وزراء وسيرته الذاتية وُزعت بعد تعيينه

إلى قصر بعبدا، وخاصة لناحية «تسليم» الرئيس سعد الحريري لعون ونيازه السياسي بمفاتيح الحكم، بعد سنوات من تعطيل كل المشاريع التي حاول التغير والإصلاح تنفيذها.

القرارات التاريخية خطفوا الأضواء عن بند - فضيحة كان مدرجاً على جدول أعمال مجلس الوزراء. فالرئيس سعد الحريري سطر «إنجازاً الأول»، بالطلب إلى مجلس الوزراء الموافقة على نقل مبلغ 6,5 مليارات ليرة من احتياطي الموازنة إلى موازنة رئاسة مجلس الوزراء. الفضيحة ليست في أن الجزء الأكبر من هذه الأموال سيغطي بنود العلاقات العامة والمستشارين والأعياد والتمثيل وما إلى ذلك من بنود «لا قيمة لها». مشكلة الطلب تكمن في أنه يتضمن إدراج مليار و500 مليون ليرة لبنانية تحت بند «نفقات سرية»؛ وبند «النفقات السرية» في الموازنة يُمنح عادة للأجهزة الأمنية، لتغطي مصاريف العمليات السرية، كالتجسس وتمويل شبكات المخبرين وما إلى ذلك من أمور لا يُراد لها أن تكون علنية ولا تخضع للرقابة. لكن أن تطلب رئاسة الحكومة حق صرف «نفقات سرية»، فذلك يعني أنها قررت دخول العالم السري للأعمال الأمنية، أو أن الحريري يريد دفع المال «كاش» لأشخاص أو شركات، بسهولة وسرية تامة، ومن دون الحاجة إلى استئذان أحد أو التصريح بوجهة استعمال المبلغ المالي لأي جهة رقابية، كديوان المحاسبة على سبيل المثال لا



مغزى اختيار البلوكات الجنوبية، الأمر الذي استدعى شرحاً من وزير المال حول صراع لبنان مع إسرائيل الذي يتضمن في جانب منه صراعاً على النفط، ثروة لبنان التي يسرقها العدو وقد بدأ فعلياً بعملية الحفر. فالسبب الرئيسي وراء ادراج البلوكات الثلاثة ضمن المناقصة سياسي يرتبط بالصراع القائم مع هذا الكيان، دائماً وفقاً للمطالعة التي قدمها خليل، والهدف منه تثبيت حق لبنان في الاستفادة من هذه البلوكات. وقد سجل خليل في إطار مداخلته اعتراضاً حول منح وزير الطاقة الحق في التحكم بإنتاج النفط، خفضه أو السماح لشركات في ظروف خاصة بتأجيل الإنتاج لمدة سنة على سبيل المثال. وطلب نقل هذه الصلاحيات من يد الوزير إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. كذلك طالب وزير التربية مروان حمادة بإنشاء صندوق سيادي لعائدات استخراج النفط والغاز، وإنشاء شركة وطنية لإدارة القطاع، وفيما أجرى الرئيس

وزاريتين لدرسهما. إقرار المرسومين سبقته مداخلة مطوّلة من وزير المال علي حسن خليل، قدّم فيها ملاحظة على مشاريع المراسيم، تتضمن قضايا مالية، وأخرى تتصل بصلاحيات وزير الطاقة. وطالب خليل بفتح البلوكات الثلاثة الواقعة على الحدود الجنوبية أمام الشركات (وهو ما كان قد جرى الاتفاق عليه بين الرئيس نبيه بري وخليل من جهة، والوزير جبران باسيل من جهة أخرى، قبل أشهر). وبما أن المرسوم يفرض على وزير الطاقة فتح خمسة «بلوكات» لاستدراج عروض شركات التنقيب، جرى تضمين محضر الجلسة عبارة تتضمن تعهد الوزير سيزار بوخليل بفتح البلوكات الحدودية الجنوبية، وبلوك في وسط المنطقة الاقتصادية اللبنانية، وبلوك خامس عند الحدود الشمالية، أمام استدراج عروض الشركات، وفيما التزم وزراء حزب القوات اللبنانية بالصمت حيال طلب خليل، سال وزير الدولة لشؤون التخطيط ميشال فرعون عن

الحريري تشريع الإنفاق بلا رقابة بداية غير موفقة لولايته. في ما عدا ذلك، شهدت جلسة مجلس الوزراء أمس إقرار مرسومين من مشاريع مراسيم تنظيم قطاع النفط، وإقالة المدير العام لهيئة أوجيهو وتعيين عماد كريدية خلفاً له، فيما تم تعيين باسل الأيوبي مديراً عاماً للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، وهو الموقع الذي كان يشغله يوسف أيضاً. وإضافة إلى ذلك، أقرّ مرسوم بدلات أعاب اللجنة المعنية باستعادة الجنسية. في موضوع النفط، أقرّ مرسوم تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية إلى 10 «بلوكات»، ومرسوم دفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية ونموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج. وبعد نقاش مستفيض، أحيل المشروع الخاص بالأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية ومشروع القانون المتعلق بالموارد البترولية في الأراضي اللبنانية إلى لجنتين

الحصر. صحيح أن المبلغ المطلوب «زهيد» إذا ما قيس بحجم الإنفاق العام، إلا أن مجرد إقراره يسمح بتثبيت سابقة، تتيح مستقبلاً تضخيم المبلغ، وتعميمه على مؤسسات رسمية أخرى. وتجدد الإشارة إلى أن قانون موازنة عام 2005 (آخر موازنة صادرة بقانون عن مجلس النواب) لا يتضمن بند «نفقات سرية» لرئاسة مجلس الوزراء. واللافت أن غالبية الوزراء لم يعترضوا على البند. فبعضهم بظن أن لرئاسة مجلس الوزراء الحق في إنفاق المال العام سرّاً، فيما البعض الآخر لم يكلف نفسه الاطلاع على تفاصيل جدول الأعمال. والمثير في الأمر أن البند أقرّ من دون نقاش، لئلا يثير الجدل الذي طلبته الحكومة المبلغ المطلوب لجهة إزالة خانة «النفقات السرية» وتوزيع مبلغ المليار و500 مليون ليرة على الخانات الأخرى؟ أم أن مجلس الوزراء شرع مخالفة الدستور والقانون في هذا القرار؟ في الحالتين، تبدو محاولة الرئيس